



عمان في: 2015/4/8

الرقم : 121/دأس/13/هـ/16أ

حضرة السيد المدير التنفيذي المحترم
بورصة عمان "سوق الأوراق المالية"
عمان - الأردن

تحية واحتراماً،

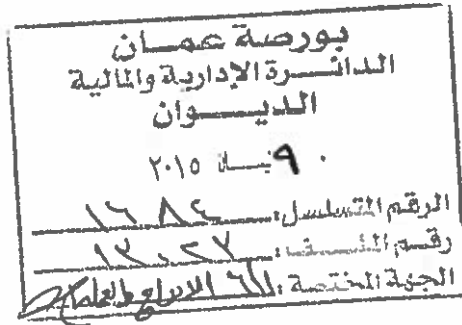
نرفق لكم طيه نسخة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادية الخامس والثمانين ومحضر اجتماع
الهيئة العامة غير العادية للبنك العربي ش.م.ع اللذين عُقدا بتاريخ 2015/3/26 ، كما نرفق لكم نسخة
معدلة ومصدقة عن عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



إيمان السحار

مدير إدارة أمانة السر



مرفقات

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية الخامس والثمانين لمساهمي
عمان الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الواقع في 5 جمادى الآخرة لسنة 1436 هجرية
الموافق 26 آذار لسنة 2015 ميلادية

بناء على دعوة مجلس إدارة البنك العربي وعملا بأحكام المواد 169 و 171 من قانون الشركات رقم
(22) لسنة 1997 عقدت الهيئة العامة العادية اجتماعها السنوي الخامس والثمانين في الساعة العاشرة
من صباح يوم الخميس الواقع في 5 جمادى الآخرة لسنة 1436 هجرية الموافق 26 آذار لسنة 2015
ميلادية في فندق الأردن انتركونتنتال - القاعة الرئيسية/عمان للنظر في جدول الأعمال التالي:

- 1- قراءة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادية الرابعة والثمانين.
- 2- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2014 وخطة عمل الشركة المستقبلية والمصادقة
عليهما.
- 3- مناقشة تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2014.
- 4- مناقشة حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2014 والمصادقة عليها، والموافقة على اقتراح
مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ 120 فلساً للسهم الواحد أي بنسبة 12% من
القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار أردني واحد.
- 5- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2014.
- 6- انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2015 وتحديد أتعابهم.
- 7- أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق الاجتماع
العادي للهيئة العامة، على أن يقترن إدراج هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا

يقل عن 10% من الأولهم الممثلة في الاجتماع
مصدق

1 - APR 2015

الإجراءات التمهيدية:-

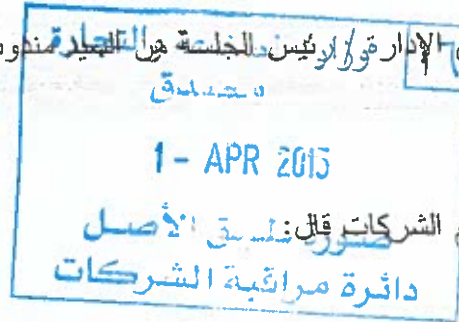
أ. عملا بأحكام المواد (180) و (182) من قانون الشركات حضر الاجتماع السيد زكريا راسم
الصمادي مندوب مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة ومرافقيه بموجب كتاب دائرة
مراقبة الشركات رقم م ش 1/26/1/4081/17826 تاريخ 2015/3/22 وذلك
بناء على دعوة مجلس الإدارة. كما حضر كل من السادة عمر الفاهوم وكريم النابلسي وشفيق
بطشون مندوبي السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - مدققي الحسابات الخارجيين.

ب. نظم جدول حضور آلي سجلت فيه أسماء المساهمين الذين حضروا الاجتماع بالإضافة إلى عدد الأصوات التي يحملها كل منهم أصالة أو وكالة، كما أعطي كل مساهم بطاقة دخول الاجتماع مبيّنا فيها عدد الأصوات التي يحملها أصالة ووكالة موقعة من مندوب مراقب عام الشركات وممهورة بختم الشركة.

ج. ترأس الاجتماع السيد صبيح طاهر درويش المصري/ رئيس مجلس الإدارة وحضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة السادة :

- صالح بن سعد المهنا/ ممثل وزارة مالية المملكة العربية السعودية.
- نازك أسعد عودة.
- محمد أحمد مختار الحريري.
- وهبة عبد الله تماري.
- خالد أنيس "زند الإيراني"/ ممثل مؤسسة عبد الحميد شومان.
- بسام وائل رشدي كنعان.
- عباس فاروق أحمد زعير.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة/ الرئيس المؤسس من السيد مندوب مراقب عام الشركات إعلان النصاب القانوني للاجتماع.



عطوفة السيد مراقب عام الشركات قال في نسق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

يسعدني ويشرفني أن أحضر اجتماع الهيئة العامة العادية الخامس والثمانين للبنك العربي. وأعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات أن عدد المساهمين الحاضرين للاجتماع بلغ 156 مساهما من أصل مجموع قدره 19354 مساهم وهم يملكون 142705904 سهم أصالة و 255751808 سهم إنابة ووكالة وبذلك يكون مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع أصالة وإنابة ووكالة 398457712 سهم أي بنسبة 69.954% من مجموع عدد الأسهم المكونة لرأس مال البنك البالغة 569 600 000 سهم. كما حضر الاجتماع ثمانية أعضاء من أصل أحد عشر عضوا في مجلس الإدارة، وبذلك يكون نصاب اجتماع الهيئة العامة العادية الخامس والثمانين متحققا وفقا لأحكام المادة (170) من قانون الشركات. كما حضر مدققو حسابات البنك الخارجيين السادة

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) علما بأن البنك قد أعلن عن موعد الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة المطلوبة.

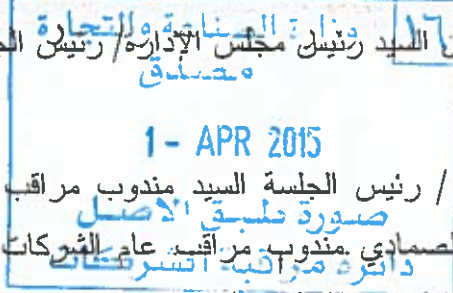
كما كان قد أعلن عن الدعوة للاجتماع في:

- صحف الرأي والدستور ولأكثر من مرة.
- التلفزيون والإذاعة .

هذا وقد تم توزيع الدعوات على جميع المساهمين بالبريد العادي وباليوم مقابل التوقيع بالاستلام، وعن طريق فروع البنك العربي داخل وخارج المملكة.

كما قال السيد مندوب مراقب عام الشركات أنه بذلك يكون البنك العربي قد استوفى كافة الشروط والإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 بما في ذلك المواد (140) و(145) و(169) و(170) كما قام بتوجيه الدعوة لكل من مراقب عام الشركات ومدققي الحسابات خلال المدة القانونية.

وبناء على ما تقدم واستنادا لأحكام قانون الشركات أعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات عن قانونية الجلسة وبأن كافة القرارات التي تتخذها الهيئة العامة العادية تعتبر ملزمة لجميع المساهمين الحاضرين منهم وغير الحاضرين، ثم طلب من السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة تعيين كاتب لها ومراقبين اثنين لجمع وفرز الأصوات.



شكر السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة السيد مندوب مراقب عام الشركات وقال: "أرحب بالسادة الحضور وبالسيد زكريا الصمادي مندوب مراقب عام الشركات ومرافقيه. كما أرحب بالسيد ممدوح الشهران /ممثل وزارة مالية المملكة العربية السعودية لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية والسيد محمد الصرايرة ممثل السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والسيد معتز أبو زناد مندوب البنك المركزي الاردني وبجميع الحضور، واستنادا لأحكام المادة (181) من قانون الشركات أعين السيد غسان ترزي /أمين سر مجلس الإدارة كاتباً لتدوين وقائع هذه الجلسة كما أعين كلا من:

1- المحامي محمد عياش ملحم

2- يوسف أسعد رضوان

مراقبين لفرز الأصوات.

ولما لم يكن هناك أية ملاحظات اقترح السيد رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة الانتقال إلى البند الثاني من بنود جدول الأعمال.

هنا قال السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة بأن هناك اقتراح من المساهمين لضم البنود 2، و3، و4 من جدول الأعمال.

وافقت الهيئة العامة على ضمها ومناقشتها جميعاً دفعة واحدة لتعلقها ببعضها البعض.

تلى السيد كريم النابلسي تقرير السادة ديلويت آند توش - الشرق الأوسط عن السنة المالية 2014 وهو موضوع البند ثالثاً من جدول الأعمال.

شكر السيد رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة السيد كريم النابلسي وتم فتح باب النقاش للبنود 2، و3، و4.

المساهم السيد مازن النشاشيبي قال أن نسبة توزيع 12% كأرباح للمساهمين تعتبر منخفضة جداً وهو أمر غير مسبوق للبنك العربي وطلب إمكانية إعادة النظر في نسبة توزيع الأرباح.

أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة أن مجلس الإدارة كانت لديه النية بتوزيع نسبة 30% أرباح للمساهمين ولكن توزيع الأرباح يخضع لموافقة البنك المركزي الأردني، الذي قرر، وبعد نقاش مطول معهم، الموافقة على توزيع 12% كأرباح نقدية و 2.5% أسهم توزع مجاناً أي سهمين لكل 16 سهم تعزيزاً لنسبة كفاية الرأسمال والملاءة المالية للبنك.

1 - APR 2015

كما أضاف السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة أنه فيما يتعلق بالقضية المقامة على البنك العربي في نيويورك أن البنك غير مسؤول ولا علاقة له بالحوادث المزعومة موضوع القضية، ولكن القرار المجحف الذي صدر عن هيئة المحلفين بتحميل البنك المسؤولية قد جاء نتيجة عدم إعداد البنك الحق في الدفاع عن نفسه وتقديم كافة بيناته، وأضاف بأنه سيتم إجراء محاكمة خاصة في شهر تموز القادم لتحديد التعويضات لعدد مختار من المدعين (17 مدعي)، وبعد ذلك سيتمكن البنك من تقديم استئنافه. كما أضاف السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة بأن موقف البنك قوي، وأن محامي البنك على قناعة بقوة وسلامة موقفه خلال مرحلة الاستئناف.

المساهم زعل حسان قال بأن القضية ألحقت ضرراً بالبنك ومساهميته وتساءل حول إمكانية إنهائها.

أكد السيد رئيس مجلس الإدارة /رئيس الجلسة على قوة وسلامة موقف البنك خلال مرحلة الاستئناف والتي من المتوقع أن تبدأ قبل نهاية هذا العام.

المساهم سعيد حمام استفسر عن القروض المتعثرة.

أجاب المدير العام التنفيذي أنه لا توجد زيادة في القروض المتعثرة بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة، وقد فاقت نسبة تغطية القروض غير العاملة عن ال 100%.

المساهم محمود سمور قال أن الهيئة العامة هي صاحبة القرار بالموافقة على نسبة توزيع الأرباح ونحن كصغار مساهمين نطالب بإعادة النظر بنسبة توزيع الأرباح.

أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة /رئيس الجلسة أنه يمكن للهيئة العامة اتخاذ قرار بتوزيع أرباح بنسبة 30% ولكن البنك المركزي، والذي هو السلطة الرقابية التي تقوم بالموافقة على الميزانية، قرر الموافقة على نسبة توزيع الأرباح النقدية البالغة 12% ولا يجوز للهيئة العامة وفقاً لقانون البنوك أن تقرر توزيع نسبة أعلى مما وافق عليه البنك المركزي.

المساهم فادي هاشم قال يجب تسجيل سابقة بأن الهيئة العامة لم توافق على نسبة توزيع الأرباح وطلب التوضيح من مندوب البنك المركزي.

المساهمة سحر دروزة طلبت اعلام الهيئة العامة عن وضع البنك في حال كسب القضية أو خسارتها.

أجاب رئيس مجلس الإدارة /رئيس الجلسة أنه في الوقت الحاضر لا يمكن إجابة على هذا السؤال علماً بأن البنك متحوط لكافة الاحتمالات.

المساهم باسل الخولي استفسر قائلاً ما هو أسوأ سيناريو قيمياً لو خسر البنك القضية، كما استفسر عن أرباح البنك التشغيلية.

أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة /رئيس الجلسة أن البنك يعمل في بلدان مختلفة تمر بظروف سياسية غير مستقرة وبالرغم من ذلك استطاعت إدارة البنك بأدائها المتميز أن تحقق نتائج ايجابية. وفيما يتعلق بالقضية قال السيد الرئيس أن الحكومة الامريكية تدعم موقف البنك، وإن القاضي ارتكب عدد من الاخطاء والتي سيستند البنك اليها في مرحلة الاستئناف.

أجاب السيد المدير العام التنفيذي عن الاستفسار المتعلق بالأرباح التشغيلية للبنك بأن محفظة القروض قد نمت بنسبة 3%، ولكن إذا ما تم استثناء تعليمات بعض الجهات الرقابية في بعض المناطق وانخفاض أسعار عملات بعض الدول، يكون النمو الحقيقي في محفظة القروض 9% والودائع 7%.

المساهم حسن العكل استفسر عن سبب انخفاض سعر سهم البنك العربي.
رئيس مجلس الإدارة /رئيس الجلسة اجابه قائلا ان للمساهمين دور في سعر السهم أملين ان تتحسن وترتفع قيمته السوقية.

المساهم محمود قشطة استفسر فيما اذا تم تصويب اداء بعض الفروع والتي نوقشت في اجتماع الهيئة العامة السابق. كما أثار موضوع مكافآت الادارة التنفيذية العليا.

اجابه السيد رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة أن البنك يعمل على اعادة هيكلة بعض الفروع الامر الذي يتطلب الحصول على موافقات الجهات الرسمية والرقابية في المناطق المعنية مما يتطلب بعض الوقت. أما فيما يتعلق بمكافآت الادارة التنفيذية العليا فهي مرتبطة بالأداء، وأخذين بعين الاعتبار ان الرواتب والمكافآت غايتها الاحتفاظ بالكفاءات .

المساهم السيد يوسف رضوان طالب بإغلاق باب النقاش.

وافقت الهيئة العامة العادية على البنود 2، 3، 4 من جدول الاعمال وهي:

1- تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2014 وخطة عمل الشركة المستقبلية والمصادقة عليهما

2- تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2014.

3- حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2014 والمصادقة عليها، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ 120 فلساً للسهم الواحد أي بنسبة 12% من القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار أردني واحد.

البند الخامس : إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2014 .

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2014.

البند السادس: انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2015 وتحديد أتعابهم.

سأل السيد رئيس مجلس الإدارة فيما إذا كان للهيئة العامة مرشح معين لتدقيق حسابات البنك للسنة المالية 2015.

ولما لم يكن أي مرشح قد تقدم للهيئة العامة، فقد وافقت الهيئة العامة على انتخاب السادة ديلوييت أند توش كمُدققي حسابات خارجيين للبنك للسنة المالية 2015 وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

البند السابع : أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يقترن إدراج هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

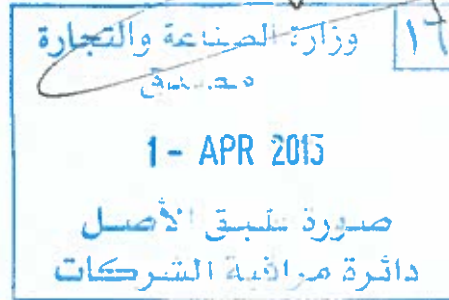
ولما لم يكن هناك أمور أخرى ترغب الهيئة العامة العادية الخامسة والثمانين في بحثها، تكون بذلك قد وافقت على جميع الأمور المعروضة عليها.

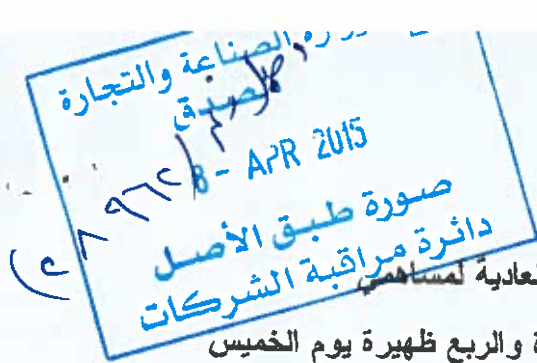
ورفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والرابع من اليوم نفسه.

رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة

مندوب مراقب عام الشركات

كاتب الجلسة





محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية لمساهمي

البنك العربي ش.م.ع المنعقد الساعة الحادية عشرة والربع ظهيرة يوم الخميس

الواقع في 5 جمادى الآخرة لسنة 1436 هجرية الموافق 26 آذار لسنة 2015 ميلادية

بناء على دعوة مجلس إدارة البنك العربي وعملا بأحكام المواد 172 ، 174 من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 عقدت الهيئة العامة غير العادية اجتماعها في الساعة الحادية عشرة والربع من ظهر يوم الخميس الواقع في 5 جمادى الآخرة لسنة 1436 هجرية الموافق 26 آذار لسنة 2015 ميلادية في فندق الأردن - انتركونتيننتال - القاعة الرئيسية/عمان وذلك مباشرة عقب انتهاء اجتماع الهيئة العامة العادية الخامس والثمانين.

• الإجراءات التمهيدية:-

- أ. بناء على دعوة مجلس الإدارة وعملا بأحكام المواد (180) و (182) من قانون الشركات. حضر الاجتماع السيد زكريا راسم الصمادي مندوب مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة التجارة ومراقبيه بموجب كتاب السيد مراقب عام الشركات رقم م ش/17826/4081/1/26/1 تاريخ 2015/3/22 كما حضر كل من السادة عمر الفاهوم وكريم النابلسي وشفيق بطشون مندوبي السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - مدققي الحسابات الخارجيين.
- ب. نظم جدول حضور الذي قبلت فيه أسماء المساهمين الذين حضروا الاجتماع بالإضافة إلى عدد الأصوات التي يحملها كل منهم أصالة أو وكالة، كما أعطي كل مساهم بطاقة دخول الاجتماع مبينا فيها عدد الأصوات التي يحملها أصالة ووكالة موقعة من مندوب مراقب عام الشركات وممهوره بختم الشركة.
- ج. ترأس الاجتماع السيد ضيف الله طاهر دبريش المصري/ رئيس مجلس الإدارة وحضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة السادة :

- صالح بن سعد المهنا / ممثل وزارة مالية المملكة العربية السعودية.
- نازك أسعد عودة.
- محمد أحمد مختار الحريري.
- وهبة عبد الله وهبة تماري.
- خالد أنيس "زند الإيراني" / ممثل مؤسسة عبد الحميد شومان.
- بسام وائل رشدي كنعان.
- عباس فاروق أحمد زعيتر.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة من السيد مندوب مراقب عام الشركات إعلان النصاب القانوني للاجتماع.

أعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات أن عدد المساهمين الحاضرين للاجتماع بلغ 156 مساهما من أصل مجموع قدره 19354 مساهم وهم يملكون 142705904 سهم مساهمة أصلية و 255751808 سهم إنابة ووكالة وبذلك يكون مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع أصالة وإنابة ووكالة 398457712 سهم أي بنسبة 69.954% من مجموع عدد الأسهم المكونة لرأس المال البنك البالغة 569 600 000 سهم. كما حضر الاجتماع ثمانية أعضاء من أصل أحد عشر عضوا في مجلس الإدارة، وبذلك يكون نصاب اجتماع الهيئة العامة غير العادية متحققا وفقا لأحكام المادة (173) من قانون الشركات. كما حضر مدققو الحسابات الخارجيين الستادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) علما بأن البنك قد أعلن عن موعد الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة المطلوبة.

كما كان قد أعلن عن الحضور للاجتماع في:

- صحف الرأي والدستور ولأكثر من مائة من الصحافة والتجارة
- التلفزيون والإذاعة.
8 - APR 2015
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

هذا وقد تم توزيع النسخة على جميع المساهمين بالبريد العادي وبالييد مقابل التوقيع بالاستلام، وعن طريق فروع البنك العربي داخل وخارج المملكة.

كما قال السيد مندوب مراقب عام الشركات أنه بذلك يكون البنك العربي قد استوفى كافة الشروط والإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 بما في ذلك المواد (145) و(172) و(173) كما قام بتوجيه الدعوة لكل من مراقب عام الشركات ومدققي الحسابات خلال المدة القانونية.

وبناء على ما تقدم واستنادا لأحكام قانون الشركات أعلن مندوب مراقب عام الشركات عن قانونية الجلسة وبأن كافة القرارات التي تتخذها الهيئة العامة غير العادية تعتبر ملزمة لجميع المساهمين الحاضرين منهم وغير الحاضرين، ثم طلب من السيد رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة تعيين كاتب لها ومراقبين اثنين لجمع وفرز الأصوات.

شكره السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة وقال واستناداً لأحكام المادة (181) من قانون الشركات أعين السيد غسان ترزي / أمين سر مجلس الإدارة كاتباً لتدوين وقائع هذه الجلسة كما أعين كلا من:

1. المحامي محمد عياش ملحم

2. يوسف أسعد رضوان

مراقبين لفرز الأصوات.

وطالب من الهيئة العامة الانتقال للبحث في جدول أعمال الهيئة العامة غير العادية والذي يشتمل على :

1. إصدار 71.2 مليون سهم توزع مجاناً على المساهمين كما هم في نهاية اليوم الخامس عشر من تاريخ تسجيل الأوراق المالية لدى هيئة الأوراق المالية بواقع سهمين مقابل كل 16 سهم.

2. تعديل المادة (6) من عقد تأسيس الشركة (البنك) لتصبح على النحو التالي:

"يتألف رأسمال الشركة من (640 800 000) ستمائة وأربعون مليون وثمانمائة ألف دينار أردني مقسم إلى (640 800 000) ستمائة وأربعون مليون وثمانمائة ألف سهم

قيمة كل سهم دينار واحد".
يخضع القرار بزيادة رأسمال الشركة بعد موافقة الهيئة العامة غير العادية لموافقة البنك المركزي الأردني وموافقة وزارة الصناعة والتجارة وهيئة الأوراق المالية.

3. تصبح وحدة التداول لسهم البنك العربي ش.م.ع 18 سهماً مقابل 1 سهم في البنك العربي.

وبعد المداولة والمناقشة وافقت الهيئة العامة غير العادية على ما يلي :

1. تعديل المادة (6) من عقد تأسيس الشركة (البنك) لتصبح على النحو التالي :

"يتألف رأسمال الشركة من (640 800 000) ستمائة وأربعون مليون وثمانمائة ألف دينار أردني مقسم إلى (640 800 000) ستمائة وأربعون مليون وثمانمائة ألف سهم قيمة كل سهم دينار واحد".

2. إصدار 71.2 مليون سهم توزع مجاناً على المساهمين كما هم في نهاية اليوم الخامس عشر من تاريخ تسجيل الأوراق المالية لدى هيئة الأوراق المالية بواقع سهمين مقابل كل 16 سهم.

3. تصبح وحدة التداول لسهم البنك العربي 18 سهماً مقابل 1 سهم في البنك العربي/سويسرا.

4. تفويض مجلس الإدارة باستكمال كافة الإجراءات لدى كافة الجهات المختصة وتعديل عقد التأسيس للبنك بما يتفق وقرارات الهيئة العامة غير العادية.

ولما لم يكن هنالك أي أمور للبحث، فإن اجتماع الهيئة العامة غير العادية يكون قد انتهى في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من ظهر اليوم المذكور.

رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة

مندوب مراقب عام الشركات

كاتب الجلسة

